صفوفه، بل وفي مواقعه القيادية مسلمين وأقباطاً، جمعتهم وحدة الموقف، وشـدد من لحمتهم النضال المشترك من أجل مصالح الوطن. وكانت الأمور قد اتضحت، فيما بعد، أكثر، حينما راح السادات، في أكثر من خطبة، يشرح أسباب ضربته المفاجئة، واستبان للجميع، بالفعل، أن الهدف المعلن، وهو وضع حد للفتنة الطائفية، أبعد ما يكون عن السبب الحقيقي لهذا الإجراء القاسي، كما أصبح من البـين للجميع، أن السادات قد استهدف، بحملته هذه، قطع الطريق على نمو قوى المعارضة المختلفة المنابع الايديولوجية والاتجاهات السياسية وضـرب محاولات تجمعها وتوحدها في جبهة وطنية لإنقاذ البلاد مما آلت إليه، وتناضل من أجل وضع حد لتدهور الأحوال فيها.

كذلك، فلقد كان تركيز السادات في خطبه ــ بشكل رئيسي ــ منصباً على المواقف السياسية المعارضة لكامب ديفيد ولنتائجها، والتي اتخذتها أغلب هذه القوى، بصورة أو بأخرى. والحقيقة أن هذا التطور الذي واكب رؤية العديد من القوى السياسية المصرية لأبعاد سياسة الصلح الساداتي ــ الصهيوني، ولأبعاد الحلف الأميركي ــ الاسرائيلي ــ الساداتي المترتب على اتفاقية كامب ديفيد وملاحقها، يمثل نقلة بالغة الخطورة والأهمية في مسار العمل السياسي المعارض في مصر. وتكمن أهمية هذه الخطوة في كون العديد من هذه القوى، قد رأى النور، أو عاد إلى سطح العمل السياسي في مصر، على يد النظام نفسه، حينما اضطرته الأوضاع وتشابكات الظروف في البلاد إلى رفع شعارات «ديمقراطية»، ذات صبغة «ليبرالية» شكلية، وعمد، من أجل استقطاب الرأي العام الشعبي، إلى تشكيل منابر معارضة لم تلبث أن تحولت إلى أحزاب (التجمع، الأحرار، ثم حزب العمل الإشتراكي). لقد كان هدف النظام من هذه الخطوة هو استيعاب التطلعـات الديمقراطية الحقيقية في البلاد، والتي بدأت تضغط وتنشط باتجاه التبلور المستقل في أشكال تنظيمية خاصة، وكان تصور النظام أنه بالتصريح لبعض أحزاب المعارضة العلنية بالعمل، سوف يتمكن من ضبط حركة المعارضة وتشكيلها، باتجاهات تخدم صورته «الديمقراطية»، خاصة لدى الرأي العام الخارجي، كذلك كان هذا الإجراء في منظوره يعطي مصداقية لخطواته السياسية، باعتبارها مدعومة بتأييد «الشعب» في الداخل، ممثلاً في الأحزاب السياسية الرسمية؛ على اختلاف مسمياتها.

غير أن الرياح أتت بما لم تكن تشتهيه سفن السادات، وتجذرت أشكال المعارضـة في مصر، كلما تجذرت خطوات التبعية التي كان النظام يخطوها على مسار معاداة المصالح الشعبية والوطنية في الداخل وعلى صعيد العلاقات مع أميركا وإسرائيل،... وهكذا كان، لابد أن تصل الأمور إلى لحظة الصدام، وأن تسقط اللعبة بكاملها وتبدو الحقيقة بكل تداخلاتها.

في التقرير التالي نتناول، باختصار، مواقف القوى السياسية **العلنية** الثلاث التي كانت على رأس مئة وجهت لهم حراب الضربة القمعية الأخيرة في مصر (حزب التجمـع التقدمي الوحـدوي؛ حزب العمـل الاشتراكي وجماعة الإخوان المسلمين) من القضية الوطنية وفهمها لأبعاد الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وتطور وجهة نظرها في هذا السياق.

أولا: حزب التجمع التقدمي الوحدوي

أعلن السادات، في شهر آذار (مارس) ١٩٧٦، عن قيام **المنابر السياسية**، كتعبير عن الاتجاهات الرئيسية المتصارعة في المجتمع: اليمين، الوسط، اليسار. ومن جراء هذا الإعـلان نشأ منبـر اليسار (التجمع)، في ظل «الكثير من القيود والشروط التي تحد من حركته»، على حد ما يذكر البرنامج السياسي العام لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، ولائحة النظام الداخلي الصادر عن المؤتمر العام الأول للحزب (١ ــ ١١ نيسان ــ ابريل ١٩٨٠، ص ٦٦). وبدأ الحزب ــ كما سمي فيما بعد ــ في التطور، والتمايز والإستقلالية خطوة خطوة عن خط النظام، حتى أصبح أعلى الأصوات العلنية المعارضة لسياسات النظام الداخلية والخارجية، وشن الحزب، عبر جريدته الأهالي ــ قبل المصادرة النهائية لها ــ ونشرة «التقدم»، حرباً ضارية على زيارة السادات للقدس المحتلة ،وتطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني وضد منح الولايات المتحدة الإمتيازات والتسهيلات الاقتصادية والسياسية والعسكرية في مصر، وضد تحويلها إلى قاعدة ارتكاز لقوات التدخل السريع.